60 عامًا
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية
IAEA

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/904
١٨ أيار/مايو ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرَّخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا تتعلق ببيان مشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي

بيان مشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي

١- تلقَّت الأمانة رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا مرفقاً بها *بيان مشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي، أتيته* الأردن، وإسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمارك، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٢- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه الرسالة ونص البيان المشترك لإعلام جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
فيينا

KPM-2016-342

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وتتشرَّف بأن تطلب من أمانة الوكالة أن تطلع جميع الدول الأعضاء في الوكالة على المذكرة الشفوية التالية وملحقها الذي يتضمن *البيان المشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي* الذي تؤيده أيضاً الأردن، وإسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمارك، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة، واليابان.

ويُرجى من الدول الأعضاء في الوكالة الراغبة في الانضمام إلى هذا البيان المشترك أن تُبلغ أمانة الوكالة بذلك عبر مذكرة شفوية، وأن تطلب تعميم تلك الرسائل على جميع الدول الأعضاء في الوكالة كوثيقة تصدر كنشرة إعلامية INFCIRC.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تُعرب مجدداً للوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

الملحق: بيان مشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي.

[التوقيع] [الختم]

فينا، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

أمين جهازي تقرير السياسات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بيان مشترك بشأن دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي والإشعاعي

تؤيده الأردن، وإسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمارك، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة، واليابان، بدعم من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

ستكون لأي حدث من أحداث الإرهاب النووي في أي مكان من العالم عواقب بشرية وبيئية واقتصادية وسياسية مدمِّرة. ونحن الأطراف في هذا البيان، إذ ننطلق من إنجازات وجهود مؤتمر القمة في مجال منع الإرهاب النووي وأمن المواد النووية والإشعاعية، نُسلِّم بالحاجة إلى ضمان قدرات كافية في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية. إن تلك القدرات لا تسهم في زيادة الحد من مخاطر الإرهاب النووي أو الإشعاعي (المشار إليه فيما يلي باسم "الإرهاب النووي") فحسب، بل وكذلك في الحد من مخاطر الأنشطة الإيذائية أو الحوادث الأخرى التي تنطوي على مواد ومرافق نووية أو إشعاعية. وإن ضمان التأهب في القدرات الوطنية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي والتصدي لها مهمة حاسمة للدول كافة، وهو ما جسدته مناقشات السياسات القائمة على السيناريوهات التي أتمتها بنجاح الدول المشاركة كجزء من مؤتمر القمة لعام ٢٠١٦. ويتطلب التأهب للإرهاب النووي مجموعة من الأنشطة لإرساء القدرات الضرورية لمكافحة حادثات الإرهاب النووي والتصدي لها، ولتعزيز تلك القدرات والحفاظ عليها وممارستها. ويتطلب التصدي للإرهاب النووي مجموعة قدرات في المجالات التقنية والتشغيلية والاتصالات لتوفير التنسيق وحسم تلك الحادثات والتخفيف من عواقبها.

واتساقاً مع هدف مؤتمر قمة الأمن النووي الداعي إلى الحد من التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي، وتعزيزاً للتعهد الذي أُعلن عنه في بيان مؤتمر قمة لاهاي لعام ٢٠١٤ بشأن "*الاحتفاظ بقدرات فعالة للتأهب للطوارئ والتصدي لها والتخفيف من آثارها*"، نُسلِّم، نحن الأطراف في هذا البيان، بأن ضمان قدرات كافية للتأهب والتصدي للإرهاب النووي يُكمِّل الجهود الدولية في مجال الأمن النووي. ونُسلِّم أيضاً بأن القدرات الكافية للتأهب والتصدي للإرهاب النووي تُساهم في تقوية الصلة بين الأمان والأمن النوويين وتشكل رادعاً محتملاً لأي هجمات.

وتشمل قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي ما يلي:

- السياسات والخطط الوطنية: إرساء ورعاية خطط وسياسات وطنية كافية بشأن التأهب لحادثات الإرهاب النووي وتهديداته والتصدي لها والتخفيف منها، بما يشمل إرشادات من أجل التخطيط المحلي في التصدي لتلك التهديدات والحادثات.

- الخبرة والقدرات التقنية: تحديد حادثات الإرهاب النووي وتهديداته وتأكيدها وتقييمها والتصدي لها، بما يشمل تحديد الخصائص الإشعاعية وإجراء تقييمات للمساعدة على اتخاذ الإجراءات الوقائية، ودعم التدريب والتصدي الطبيين، وأدوات إزالة التلوث، والتدريب.

- الاتصالات مع الجمهور والتثقيف: تطوير ورعاية اتصالات استراتيجية ورسائل عامة فعَّالة لا تنحصر في توعية الجمهور بالأمان والاستعداد للطوارئ في حال وقوع حادثة من حادثات الإرهاب النووي، بل

تـوفِّر كـذلك الآليـات والإجـراءات الكفيلـة بالنشـر الفـوري للمعلومـات المتعلقـة بأمـان الجمهـور فـي المجتمعات المحلية التي يُحتمل تضررها.

- دعـم القـدرات: الحفـاظ علـى اسـتمرارية القـدرات الضـرورية مـن خـلال التعلـيم المسـتمر، والتـدريب، والتمـارين التـي يشـارك فيهـا المسـؤولون الوطنيـون والمحليـون والجهـات الشـريكة المتعـددة الجنسـيات المكلَّفة بمهام التأهب للإرهاب النووي أو التصدي له أو اتخاذ ما يتصل بذلك من قرارات.

- آليات التنسيق والمساعدة الدولية: العمل وفقاً للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وسائر الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ومع إيلاء المراعاة للآليات والمبادرات المتعددة الأطراف، كتلك المقدَّمة من الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإنتربول، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، لوضع آليات من أجل طلب و/أو توفير ما يلي (حسب الاقتضاء):

  - بناء القدرات في مجال التأهب والتصدي للإرهاب النووي،

  - المساعدة المتبادلة المقدمة بعد وقوع الحدث، حسب الاقتضاء، من الدول الأطراف في اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي،

  - التنسيق والاتصال بين الحكومات في حالات الإرهاب النووي.

ونحن الأطراف في هذا البيان، إذ نُقر بأن أي عمل من أعمال الإرهاب النووي في أي مكان من العالم ستكون له آثار عالمية على الدول كافة، نؤكد استعدادنا للتعاون من أجل تعزيز قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي على الصعيدين الوطني والدولي. ونتفق على الالتزامات التالية دعماً لهذا الهدف:

- *ضمان القدرات الوطنية الكافية للتأهب والتصدي للإرهاب النووي على الصعيد المحلي.* نحن الأطراف في هذا البيان نؤكد من جديد التزامنا الوطني بإرساء ورعاية القدرات الوطنية المطلوبة للتأهب والتصدي للإرهاب النووي. ونلتزم أيضاً بإجراء تدريبات شاملة في مجال التأهب والتصدي للإرهاب النووي، بما يشمل الأدوار والمسؤوليات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تعزيز التعاون القوي بين وكالات إنفاذ القانون والوكالات الطبية والتقنية/العلمية والوكالات المعنية بالسياسات. ونلتزم بتعزيز آلياتنا الوطنية المطلوبة في هذا الصدد من أجل التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات لدعم التصدي الحكومي الشامل للأزمات.

- *دعم تبادل الموارد والخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة من أجل تعزيز قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي، بما في ذلك تبادل المساعدة ذات الصلة بعد وقوع الحدث.* تماشياً مع التزاماتنا القانونية الدولية، نوافق، نحن الأطراف في هذا البيان، من حيث المبدأ، على أن ندعم - على المستوى الثنائي وعندما يُطلب منا ذلك - الخبرة ذات الصلة، أو التدريب، أو ما يرتبط بذلك من موارد أخرى داعمة لقدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي، بالاشتراك مع الدول المهتمة، وكذلك تبادل المساعدة ذات الصلة بعد الأحداث، بما يشمل تقديمها من خلال شبكة الوكالة للتصدي والمساعدة. ونُدرك أن طلبات المساعدة الثنائية يجب تقييمها من جانب الدول المعنية في كل حالة على حدة، وأنها ستكون مرهونة بتوافر الموارد، وباعتبارات قانونية وشواغل أخرى. ومع ذلك، نسلّم نحن الأطراف في هذا

البيان بأهمية دعم قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي، وبالتالي تشجيع الحوار والتنسيق على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن أفضل سُبل ضمان قدرات التأهب والتصدي الكافية على الصعيد العالمي. ونحن بذلك ملتزمون أيضاً بإتاحة الدراية أو الخبرة ذات الصلة عن طريق الجهود الدولية والمتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، والوكالة، والإنتربول، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية. وسيجري توفير جهات اتصال وطنية، بالإضافة إلى جهات الاتصال المسؤولة في الوكالة، والإنتربول، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية، من أجل دعم تنسيق طلبات وعروض المساعدة وتقييمها.

- *دعم إرشادات أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بأهداف التأهب والقدرة على المواجهة والقدرات المحدَّدة المطلوبة لبلوغ تلك الأهداف على النحو الذي تنشره المنظمات الوارد ذكرها أعلاه*، بما يشمل *العدد ١٥ من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة*- توصيات الأمن النووي بشأن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي، *والعدد GSR Part 7 من سلسلة الأمان الصادرة عن الوكالة بشأن التأهب للطوارئ النووية أو الإشعاعية والتصدي لها، وأساسيات المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي من أجل إرساء إطار للتصدي لأحداث الأمن النووي والحفاظ عليه*، بالاستناد إلى الكفاءات الأساسية المذكورة آنفاً. ونقر نحن الأطراف في هذا البيان بأن هذه الوثائق أساس ممتاز للدول الراغبة في إرساء قدرات أساسية للتأهب والتصدي للإرهاب النووي أو الحفاظ على مقومات استمرار تلك القدرات، وندعم بقوة الأخذ بتلك الوثائق واستخدامها دولياً على أوسع نطاق ممكن.

- *تبادل الدروس المستفادة من الحادثات التي تقع على أرض الواقع (أي الحادثات النووية والإشعاعية، والمواد الخارجة عن التحكم الرقابي، وجهود التصدي للطوارئ الهامة الشاملة لجميع الأخطار، وما إلى ذلك) التي لها تداعيات أو تطبيقات فيما يتعلق بالتأهب للإرهاب النووي والتصدي له والتخفيف منه، من أجل دمج هذه* الخبرة في قدرات التأهب والتصدي على الصعيدين الوطني والدولي.

- *تشجيع ودعم التمارين الميدانية والنظرية الكاملة على المستويات الوطنية وعلى مستوى الدول/المستوى المحلي بهدف ضمان قدرات التأهب والتصدي للإرهاب النووي.* وسوف تشجِّع البلدان المشاركة في هذه التمارين، حسب الاقتضاء، مراقبة التمارين الوطنية والعابرة للحدود مراقبة ثنائية متبادلة بغرض تقاسم الممارسات الجيدة في الحفاظ على قدرات التأهب والتصدي، مع ضمان سرّية المعلومات الحساسة. ونلتزم نحن الأطراف في هذا البيان، بقدر ما تسمح الموارد، باستضافة تمارين إدارة الطوارئ الإشعاعية (تمارين REMEX) أو مراقبتها أو دعم تطويرها وتنفيذها في إطار فرقة العمل المعنية بالتصدي والتخفيف التابعة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتؤكد تمارين إدارة الطوارئ الإشعاعية أهمية التعاون الدولي في التأهب والقدرة على المواجهة عن طريق إتاحة الفرصة أمام حكومتين أو أكثر للتعاون في التمرن على قدرات التصدي للإرهاب النووي باستخدام سيناريوهات ثنائية أو متعددة الأطراف. وتُفسح التمارين المذكورة أيضاً المجال لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التمارين الأخرى على المستوى الوطني وعلى مستوى الدول/المستوى المحلي التي يجري تشجيعها في إطار هذه السلة من الهدايا.